المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة السمعية البصرية.

أ.يحياوي سيد أحمد
جامعة مستغانم

يعتبر قطاع السمعي البصري –إذاعة، تلفزيون– من الميادين الحساسة والمؤثرة في مجال الإعلام، ذلك أنه تنطوي على عاتقه جملة من المسؤوليات ذات الطابع الثقافي والاجتماعي والتي بدورها لها مهام مرتبطة بتحقيق التوازن الاجتماعي وحماية المنظومة القيمية للمجتمع. يرسم المشهد السمعي البصري الجزائري في الآونة الأخيرة ساحة لصراع الأفكار بين اتجاهين مختلفين، الأول يحمل شعار التحرر أمام الثقافات الأخرى ويدعوا إلى احترام الحياة الشخصية والرغبة الفردانية النابعة عن الإرادة الحرة في التحلل والإنغماس الثقافي مع الآخر، بينما الاتجاه الثاني يرى بضرورة تقنين هذه الحرية حتى لا تنزلق الثقافة والهوية الوطنية في حمى الثقافات الأخرى المهيمنة. وهو ما نسعى إليه في هذه الدراسة، بحيث سنحاول إبراز أهمية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام السمعية البصرية –إذاعة، تلفزيون– انطلاقا من كونها مؤسسات اجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى، تكون الفضاء السمعي البصري الجزائري وتقوم بعملية التنشئة الاجتماعية وترسيخ المنظومة القيمية وحمايتها، فضلا على تشكيل الهوية الوطنية.

نحو فهم فحوى المسؤولية الاجتماعية.

لقد جاء مفهوم المسئولية الاجتماعية في المؤسسات السمعية البصرية كضرورة قصرية للحفاظ على أمن وتوازن المجتمع اتجاه كل الممارسات التي تقوم بها هذه المؤسسات، وذلك عن طريق وضع حد لغايتها الربحية "فقط"، والتي لا تراعي مخلفاتها على الحياة الاجتماعية. على هذا الأساس تولَدت فكرة احترام وسائل الإعلام السمعية البصرية للبيئة التي تعمل فيها.

هناك نظرتان مختلفتان في الكتابات العربية نحو فهم فحوى المسؤولية الاجتماعية:

الرؤية الأولى تنطق بلسان الاتجاه الغربي الذي يقول بأن المسؤولية الاجتماعية هي "مسؤولية الفرد أمام المجتمع"، وبالنسبة لهذا الاتجاه فإن مصدر الإلزام بالمسؤولية الاجتماعية هو "الأنا الاجتماعية"[1] والتي هي عبارة عن جملة السنن الاجتماعية والعادات والعرف والتقاليد والقانون الوضعي. نلاحظ أن هذا الموقف يؤسس لمفهوم المسؤولية الاجتماعية انطلاقا من المحيط الخارجي للفرد الذي يجب عليه الانخراط بشكل أو بآخر في القواعد الاجتماعية التي اتفق عليها المجتمع وأقر بها نحو تحقيق الصالح العام المشترك. وفي حقيقة الأمر أن هذه الرؤية قتلت الإرادة الحرة في داخل الفرد وجعلته مجبرا على الانصياع لقيم مقرر بها من طرف المجتمع دون مراعاة خلفيته الدينية والثقافية، وخاصة ما تعلق بحريته في الرأي والتعبير.

وأما عن الرؤية الثانية التي تنبع من اجتهادات المدرسة الإسلامية ترى أن مصدر الإلزام بالمسؤولية "الاجتماعية ينبع من داخل الفرد ذاته لا من خارجه"، "فمسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي

إليها وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وعبارة مسئولة أمام ذاته تعني في الحقيقة مسئول عن الجماعة أمام صورة الجماعة المنعكسة في ذاته"[2]. على خلاف الاتجاه الأول فإن هذا الموقف يرى في المسئولية الاجتماعية ممارسة فردية أولا، وبالتالي ستتولد عن هذه المسئولية الذاتية مسئولية أخرى هي مسؤوليته اتجاه الجماعة التي ينتمي إليها، وفي هذه الحال لا يكون هناك مجال للإقصاء أو قمع للحريات. بل مسؤولية اجتماعية قائمة على التعدد والاختلاف.

وحسب هذا الاتجاه دائما فإن عناصر المسؤولية الاجتماعية تكمن في:

"–**الفهم:** وهو الرابطة العاطفية بين الفرد وجماعته، ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على سلامة الجماعة وتماسكها، واستمرارها وتحقيق أهدافها حيث يحس الفرد أنه والجماعة شيء واحد.

–**الاهتمام:** ويتضمن فهمها في حالتها الراهنة من حيث مؤسساتها ونظمها وعاداتها وقيمها ووضعها الثقافي، وفهم الظروف والقوى التي تؤثر في حاضر هذه الجماعة، وكذلك فهم تاريخها الذي بدوره لا يتم فهم حاضرها ولا تصور مستقبلها.

–**المشاركة:** تقبل الفرد للأدوار الاجتماعية التي يقوم بها وما يرتبط بها من سلوك وتوقعات وتبعات، يشارك في الجماعة واحدا وليس منقسما غارقا في صراع أو تعارض داخلي، وهي مشاركة مقومة موجهة ناقدة"[3].

وللخروج بمفهوم شامل للمسؤولية الاجتماعية نقول بأنّها شعور يتجسد في أنا الفرد نحو التغيير بما يحقق المصلحة المشتركة للجماعة التي ينتمي إليها. هذا التغيير يستمد مرجعيته على القيم المجتمعية التي تؤسسها النصوص الدينية لهذا المجتمع أو ذاك. فمن خلال النشاط العقلي في ذات الفرد يتم إدراك القيمة وبالانتقال إلى مرحلة الاقناع تصبح القيم قابلة للتجسيد في شكل سلوكيات. بهذه المنظور بإمكاننا وضع اللبنات الأولى لمفهوم المسؤولية الاجتماعية انطلاقا من أنا الفرد المسئولة نحو أنا اجتماعية تتفاعل فيها الذوات لغاية مشتركة مُرتكزها المصحة العامة.

ظروف نشأة المسئولية الاجتماعية في الغرب.

جاءت نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة ومنها الصحافة السمعية البصرية كنتيجة لجملة من العوامل الفكرية والاقتصادية والمؤسسية والمهنية التي غذت الانتقادات التي وجهت لعمل وسائل الإعلام بسبب اهتمامها بالربح المادي وخدمة الأهداف الخاصة على حساب المصلحة العامة.

"–الأسباب الفكرية: ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة عندما أخذ النقاد يراجعون الافتراضات التي ترتكز عليها النظرية اللبرالية بشأن طبيعة الحقيقة والإنسان والمجتمع والحرية، فقد أعلنت العلوم السياسية المعاصرة هجوما على تقاليد القانون الطبيعي، مؤكدة أن مذهب الحقوق الطبيعية لا يعدو مجرد شعار دعائي لأيديولوجية عفى عليها الزمن، فقد نزعت الفلسفات الحديثة عن الإنسان رشده الذي روجته فلسفة جون لوك وجعلته كائنا ضعيفا تارة أو أن المجتمع أقوى منه تارة أخرى، فقد عززت فكرة الإنسان العقلاني الذي يبحث عن المعلومات ووجهات النظر المختلفة ويخرج بوجهة النظر الصحيحة، في مقابل

اتساع دائرة المعلومات والآراء بزيادة واطراد الثورة التكنولوجية التي صعبت على الإنسان الفرد ما كان يتصوره فلاسفة القرن الثامن عشر.

-الأسباب الاقتصادية: عمد التغير في المناخ الاقتصادي إلى التفكير في تعامل جديد مع الإعلام، فالنظرة المثالية التي كان ينظر بها الاقتصاديون للسوق على أنه جر ومفتوح للجميع لدخوله تحت الشعار الاقتصادي الذي ساد طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي "دعه يعمل...دعه يمر" أملا في الصالح العام، تغيرت وتبدلت بزيادة تركيز الصناعات في أيدي قلة منعت على الأفراد الجدد دخول السوق تحت الشعار نفسه. واكتسبت وسائل الإعلام في ظل هذه الظروف قوة كبيرة، بحيث عبر ملاك الصحف عن آرائهم السياسية والاقتصادية على حساب الآراء المعارضة فأثيرت مشكلات التوازن والموضوعية وتحكم المعلنين في السياسة التحريرية والمضمون.

-الأسباب المؤسسية: كان ظهور الاتحادات المهنية بداية للتنظيم الذاتي للصحافة وإرهاصا للمسئولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، فتأسست جمعية ناشري الصحف الأمريكية، والجمعية الأمريكية لمحرري الصحف، وجمعية الصحفيين المهنيين، والتي لعب دورا في صدور مواثيق الشرف المهنية.

-ظهور عدد من الصحفيين الأخلاقيين: برز دور الفرد في ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة، عندما أدرك بعض الصحفيين حاجة الصحافة إلى شخصيات تتسم بالشجاعة والأخلاق ليضعوا المثل العليا لها، وكان أبرز شخصيتي هذا المضمار، هما: هوراس جريلي Greeley وجوزيف بولتزر Bolitzer من الولايات المتحدة الأمريكية.

-الأسباب المهنية:

*ظهور الأشكال التحريرية الجديدة: فقد كان ظهور الأشكال التحريرية الجديدة والقوالب المبتكرة عاملا في التنبيه على أهمية الموارد المنشورة، فقد كتب ويل إيروين Irwin في مجلة كوليرز Collier's عام 1911 أن تأثير الصحافة تحول بشكل ملحوظ من المقالات إلى أعمدة الأخبار، وأن التحيز في تناول أحداث المجتمع يشوه إدراك الجماهير لها ويمنعها من الحكم الصحيح.

*تطور أساليب الدعاية: فلقد ذكرت لجنة حرية الصحافة أن الطلب الاجتماعي على مزيد من المسئولية يرجع لوجود جرعات ضخمة من الدعاية في وسائل الإعلام واستغلال الإعلام للسيطرة والتحكم في الجماهير وإخضاعها، ممل زاد الشك فيه، فقد انتشرت الانتقادات القاسية الموجهة إلى الحملات الإعلامية، التي أوصلت بعض الأفراد إلى أعلى المناصب مما أساء إلى الديمقراطية وأثار المخاوف حول دور الصحافة الاجتماعي"[4].

كما ازدادت أهمية الصحافة للناس بشكل كبير بتطور الصحافة كوسيلة للاتصال الجماهيري وإدراك الجماهير لدور الإعلام ومساهمته في التغيير. كذلك دفع الاستياء العام من وسائل الإعلام لمهاجمة

خصوصية الفرد دون سند، وتركيزها على التغطية السطحية المثيرة أكثر من التغطية المتعمقة إلى المطالبة بوجود صحافة مسؤولة.

المسئولية الاجتماعية للمؤسسات السمعية البصري.

إن الشعور بالمسئولية هو "إدراك الفاعل لقيمة عمله، وعزمه على الاضطلاع به، ولهذا الشعور بالمسؤولية جانبان: أحدهما متعلق بالماضي وهو شعور المرء بالأخطاء التي ارتكبها في بعض مراحل حياته، والآخر يتعلق بالمستقبل، وهو شعور المرء بوجوب اضطلاعه على بعض الأعمال المنتظرة، وإقدامه على تحصيل بعض النتائج المرجوة"[5]. ويظل واجب الصحفي هو مشاركة المعلومة بالكيفية التي يدرك بها غاية نحو تغيير واقع ما يعيشه الفرد في مجتمعه، ويكزن هذا بعيدا عن تزييف الحقائق أو السعي وراء خدمة ذاته.

إن المؤسسة السمعية البصرية "هي إلزام اجتماعي فعال"[5] تقوم بمعالجة القضايا الراهنة بعيدا عن التحيز أو تحقيق غاية نفعية، فهي جزء من المجتمع تسهم في تحقيق الضبط الاجتماعي للأفراد. فنجد أن الإعلام "أصبح حق بالنسبة للفرد مثل العمل مما يلتزم على الجماعات المحلية (الدولة) أن توفر الوسائل الأساسية لإشباع هذا الحق، فالإعلام أصبح في خدمة المصلحة العامة، هذا من واجب الدولة أن تتدخل لكي توفر هذا الحق. وأمام هذا الطرح يجب التمييز بين حرية الإعلام والحق في الإعلام. فعندما نتحدث عن حرية الإعلام فالأمر مرتبط بالمرسل وهي حرية نشطة، يعتبر المرسل من هذا الأساس المكون للرأي العام. بينما الحق في الإعلام يرتبط أساسا بالمتلقي، وهو حق تلتزم به الدولة إما أن تقوم به أو على الأقل توفره. من هذا التصور تدخل الدولة يكون ايجابيا لأنها تعمل على إنقاذ الإعلام من الانحراف وخروجه من الخدمة العمومية وأن لا يكون الإعلام موجه من قبل مجموعة إعلامية تعمل على حساب مجموعة تتحكم في وسائل الإعلام[6].

يجب على المؤسسات السمعية البصري أن تحقق الغايات الآتي:

"**الشمولية:** يقوم التلفزيون والراديو خدمة جميع المواطنين عبر كل التراب الوطني. تتمثل الشمولية في هدف عادل وديمقراطي كونه يضع جميع المواطنين في مستوى واحد بغض النظر عن حالاتهم الاجتماعية أو مداخليهم المالية، كما يفرض على المصلحة العامة التوجه إلى كل الأشخاص ومحاولة جعل أغلب الناس يستعملونها.

التنوع: يجب على الراديو أو التلفزيون أن يقدم خدمات متنوعة على الأقل بثلاث طرق: أنواع الحصص، الجمهور، و المواضيع المدروسة، وذلك من خلال:

–عكس مختلف اهتمامات الجمهور بتقديم برامج تحتوي على أنواع مختلفة من الحصص بداية من موجز الأخبار إلى الحصص الأخرى الموضوعية.

–قد تخصص بعض البرامج لجمهور معين فقط تختلف مطالبه لذا وجب على المؤسسات السمعية البصرية مس كل الجمهور وليس من خلال حصة واحدة فقط بل من خلال جميع الحصص بمختلف أنواعها.

-يستطيع الراديو والتلفزيون أن يتجاوبا مع اهتمامات الجمهور بتقديم مواضيع مختلفة تعكس وتثير النقاش وسط المجتمع.

الاستقلال: تعتبر المؤسسات السمعية البصرية فضاءات يعبر من خلالها الإنسان عن أفكاره بكل حرية، كما تعتبر أيضا ملتقيات حيث تسري الأخبار والرأي والنقد البناء. وهذا غير ممكن إلا إذا حرصت على الاستقلال، أي حرية المؤسسات من خطورة الضغوطات السياسية التجارية. فإذا كانت الأخبار والمعلومات تفرض من طرف الدولة، لن يثق بها الجمهور مجددا.

الخصوصية: يحكم هذا العامل على أن الخدمات المقدمة من طرف الراديو والتلفزيون تتميز عن المصالح الأخرى من نفس الميدان"[7].

محددات المسئولية الاجتماعية في المؤسسات السمعية البصرية.

المؤسسة الإعلامية السمعية البصري على غرار بقية المؤسسات في المجتمع هي تنظيمات، أو آليات البنية الاجتماعية، تضبط سلوك فردين أو عددا أكثر من الأفراد. وتعرف المؤسسة بغاية اجتماعية أو ديمومة، تتعالى فوق الحياة البشرية الفردية والنوايا، وبوضع وتعزيز القواعد التي تحكم السلوك الإنساني. من هذا المنظور، فهناك فرق بين وسائل الإعلام السمعية البصرية كمنظمة إعلامية تقوم بوظيفة الإنتاج والتوزيع وبين وسائل الإعلام كمؤسسة تشترط الإشارة إلى المبادئ والقواعد والقانون والاصطلاحات ووسائل الرقابة والتنظيم في مجتمع ما[8].

تتحدد المبادئ الأساسية لنظرية المسئولية الاجتماعية في وسائل الإعلام السمعية البصرية في الالتزامات التالية:

"-إن وسائل الإعلام يجب أن تقبل وأن تنفذ التزامات معينة للمجتمع.

-إن هذه الالتزامات يمكن أن تنفذها فقط بوضع معايير مهنية لنقل المعلومات، مثل: الحقيقة، الدقة، الموضوعية، التوازن.

-لتنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تنظم وسائل الإعلام نفسها بشكل ذاتي.

-إن وسائل الإعلام يجب أن تتجنب ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية أو توجيه إهانات إلى الأقليات.

-إن وسائل الإعلام يجب أن تكون متعددة، وتعكس التنوع في الآراء وتلتزم بحق الرد.

-إن المجتمع والجمهور من حقه أن يتوقع من وسائل الإعلام معايير رفيعة لأداء هذه الوظائف في إطار المصلحة العامة"[9].

إنشاء مَرقب وطني لمراقبة نشاط المؤسسات السمعية البصرية.

نجد أن الرقابة تعني "ملاحظة الشيء وحرسه وحفظه، رَقَبَ النجم أي رصده، والرقابة في اصطلاح المحدثين المراقبة، وهي التحقق من تنفيذ الأمر على وجهه. وتطلق أيضا على عمل من يراقب الكتب أو

الصحف قبل نشرها"[10]. وهو ما جاء كذلك في لسان العرب، فالرقابة هي مشتقة من الفعل (رَقَبَ)، "ورَقَبَ" الشيء، يَرْقُبُهُ ورَاقَبَهُ مُرَاقَبَةً ورِقَابًا، أي حَرَسَهُ"[11].

أهمية المرقب:

وتأتي فكرة إنشاء مرقب وطني لمراقبة نشاط المؤسسات السمعية البصرية بعد التجاوزات المسجلة في الفضاء السمعي البصري الجزائري، حيث أن القنوات المستحدثة حاليا لا تكاد تعكس التراث الوطني والهوية الوطني. وقد لمسنا غياب للبرامج التعليمية الهادفة نحو بعث قيم جديدة تسهم في علاج الأمراض الاجتماعية المتفشية في أوساط المجتمع. فضلا عن أهداف هذه المؤسسات عن تفعيل الثقافة الوطنية، وأضف إلى ذلك توظيف هذه القنوات في خدمة غايات سياسية بعيدة عن حرية الرأي والتعبير.

الهدف العام:

المرقب مكلف بمتابعة عمل المؤسسات السمعية البصرية على المستوى المحلي بما يسمح ببعث مفهوم المسئولية الاجتماعية، وخلق إعلام سمعي بصري متكامل وهادف في آن واحد، يعمل على حماية الموروث الثقافي الوطني ويساعد في مسألة الضبط الاجتماعي.

مهام المرقب:

يعمل المرقب على أداء المهام التالية:

-رصد واقع المؤسسات السمعية البصرية في الجزائر (التمويل، كفاءة الصحفيين، نوعية الإنتاج السمعي البصري...)

-السهر على تفعيل الأداء اتجاه اللغة العربية واللغات الوطنية الأخرى.

-السهر على احترام مبدأ التعدد وعكس التنوع في الآراء.

-رفع تقارير فورية إلى السلطات المعنية حول التجاوزات والمخالفات الحاصلة في المؤسسات السمعية البصرية فيما يخص تفعيلها لمبدأ المسئولية الاجتماعية.

-إصدار نشريات دورية عن أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات السمعية البصري والمعايير المتبعة في هذا المجال.

-تقييم أداء القنوات التلفزيونية والإذاعية الوطنية فيما يخص المسؤولية الاجتماعية.

-تقديم الاقتراحات والتوصيات للمؤسسات السمعية البصرية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

-عقد ملتقيات وإقامة دورات تكوينية.

هيكلة المرقب:

يتشكل المرقب من:

ممثلين عن الحكومة: مهمتهم تقديم النظرة القانونية اتجاه العمل الإعلامي -قطاع السمعي البصري- المعتمة محليا، كما أنهم يشاركون في النقاشات والاجتماعات التي يعقدها المرقب ليتم الاعتماد عليها فيما بعد في حالة إذا ما تقرر تعديل قانون الإعلام.

صحفيين مهنيين: مهمتهم هي رصد ممارسات المؤسسات السمعية البصرية في مجال المسؤولية الاجتماعية، ونقل انشغالات الصحفيين وآرائهم.

الأكاديميين: مهمتهم هي الإشراف على الأيام التكوينية التي يقيمها المرقب، فضلا عن تقديم الملاحظات والانتقادات لعمل المؤسسات السمعية البصرية.

المجتمع المدني: مشاركة الجمعيات الناشطة في مجال الإعلام والمسئولية الاجتماعية، ناهيك الأحزاب السياسية، ومهمة هؤلاء هي نقل آراء المواطنين وطرح انشغالاتهم اتجاه عمل وسائل الإعلام السمعية البصرية الناشطة محليا.

كخلاصة لما تم عرضه عبر هذه الورقة البحثية، يصبح كل من طالب الإعلام والصحفي المهني والقائمين على وسائل الإعلام قادرين على إدراك معنى المسئولية الاجتماعية أولا، زمن ثم الوعي التام بأهمية إدراج هذا المفهوم في المؤسسة السمعية البصرية وممارسته عبر أبعاده المختلفة.

ولا يسعنا في الأخير إلا تقديم جملة من التوصيات المقترحة في سبيل تفعيل البعد الاجتماعي للمؤسسات السمعية البصرية:

-تكوين الصحفيين نحو إدراك المسئولية الاجتماعية.

-إقامة أبحاث أكاديمية حول المقاربة السوسيولوجية للمؤسسة السمعية البصرية

-تدريس مقاييس لطلبة الإعلام حول المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام السمعية البصرية وعدم الاكتفاء بتدريسها كمحاور ضمن البرنامج الدراسي.

-ضرورة التعجيل بإنشاء مرقب وطني يساعد على تفعيل مبدأ المسئولية الاجتماعية في المؤسسات السمعية البصرية.

قائمة المراجع:

1-محمد حسام الدين، **المسئولية الاجتماعية للصحافة**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2003، ص .48

2-المرجع السابق ص 49.

3-المرجع السابق، ص 54-59

4-جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، لبنان، دار الكتاب اللبناني، الجزء الثاني، 1982، ص 370.

5-رايمون بودون، فرانسوا بوريكود، **المعجم النقدي لعم الاجتماع**، ترجمة:سليم حديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1986، ص 480.

6-مالفي عبد القادر، **الإعلام والغاية من الرقابة**، مجلة الصورة والاتصال، العدد 3و4، الجزائر، فبراير 2013، ص ص 168-.169

7-نور الهدى بوزقاو، **التسيير المالي للمؤسسات العمومية البصرية -دراسة حالة المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري-**، مذكرة ماجستير في الإعلام، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص 25.

8-أنظر: عزي عبد الرحمن، بومعيزة السعيد، الإعلام والمجتمع: رؤية سوسيولوجية مع تطبيقات على المنطقة العربية الإسلامية، الجزائر، دار الورسم للنشر والتوزيع، 2010، ص .143

9-محمد حسام الدين، **المسئولية الاجتماعية للصحافة**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2003، ص 61.

10-جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب اللبناني، الجزء الأول، لبنان، 1982 ص 619.

11-ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 1700.